بيان دولة الكويت الدائم

يلقيه

السيـد / صالح مساعد الهران

سكرتير أول

عضو الوفد المشارك في الدورة الرابعة والسبعين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)

البند {83} سيـادة القانـون علـى الصعيديـن الوطنـي والدولـي

الجمعة الموافق 11 أكتوبر 2019

نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يشرفني باسم دولة الكويت، أن أتقدم بالشكر لسعادتكم على ما تبذلونهُ من جهد متواصل خلال ترؤسكم لهذه اللجنة. ولا يفوتني أن اشكر الأمين العام على تقريره السنوي الذي أعدّه حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي رقم A/74/139 للجنة ولأعمالها

ولا يخفى علينا جميعا أهمية هذا البند في تحقيق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والمساواة كما أنه يعتبر مفهوم راسخ في ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت ديباجة الميثاق على أنه أحد أهداف الأمم المتحدة بيان الأحوال التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ، بالإضافة إلى دوره الفعال في مواجهة الانتهاكات الخطيرة والجسيمة للقانون الدولي الممارسة من قبل البعض في مجال السلم والأمن و حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد والمساواة بين الجميع دون تمييز وخصوصا في مناطق النزاعات .

السيد الرئيس،

تحرص دولة الكويت على الاهتمام البالغ بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وترحّب بما جاء في تقرير الأمين العام للدورة 74، وتؤكّد على ضرورة العمل والالتزام به لضمان تعزيز سيادة القانون وكذلك التزام الدول الأعضاء والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في التصدي للتحديات والتهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

ومن هذا المنطلق ، فإن دولة الكويت على الصعيد المحلي تتمتع بنظام دستوري ديمقراطي يخضع الجميع لاحترامه و سيادته ، و يكفل لهم حقوقهم وواجباتهم، دون تمييز بين الأفراد في الحقوق والواجبات، كما أن بلادي قامت خلال السنوات القليلة الماضية بإصدار قانون بشأن حماية الوحدة الوطنية والذي ينص على حظر الكراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع أو عرق أو جماعة أو لون او اصل او مذهب ديني او التحريض على عمل من إعمال العنف لهذا الغرض بالإضافة إلى قانون بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الالكترونية والذي ينص على تجريم كل عمل عبر وسائل الشبكات والانظمة المعلوماتية كجرائم الاختلاس والتزوير التي تتم بالوسائل الالكترونية والجرائم الماسة بالأخلاق والآداب العامة وسرقة المعلومات وكذلك إصدار قانون تنظيم الاعلام الإلكتروني وهو بمثابة تشريع عصري يكون مدخلا لحسن استخدام تكنلوجيا المعلومات وضمان تقديم الدعم الكامل لتعزيز حرية الرأي والتعبير وحق الوصول إلى المعلومات وإتاحتها للجميع مع مراعاه النظام العام واحترام الآداب العامة وحقوق الجميع ، وسنت بلادي مجموعة من القوانين التي تنص على فرض عقوبات لكل من يخالف قانون حماية البيئة لمواجهة التحدي المشترك بشأن تغير المناخ والمحافظة على البيئة .

كما، قامت بلادي بالعديد من الإجراءات الوطنية منها المتعلق بالتنمية المستدامة وتعزيز سيادة القانون، حيث تم اعتماد خطة التنمية الوطنية تطبيقا لرؤية دولة الكويت 2035، والتي تضمنت بند يختص بالإدارة الحكومية الفعالة وذلك من أجل إصلاح الممارسات الإدارية وتعزيز معايير الشفافية والمسائلة.

السيد الرئيس،

تقرّ دولة الكويت بوجوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد، وحق تقرير المصير للشعوب والمساواة في الحقوق بين الجميع دون تمييز، وعلية، تعتبر قضية الصراع العربي (الفلسطيني ـــ الإسرائيلي) من أبرز قضايا انتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والتي مضى عليها نحو 71 عاماً، حيث انها تهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل عدم وجود حل جذري لها ستستمر القوة القائمة بالاحتلال بالتمادي في الاستيطان والتوسع.

وفي هذا الصدد، تشدد دولة الكويت على ضرورة الاحتكام إلى الآليات القضائية الدولية وتسوية منازعاتها بالطرق السلمية، وتطالب كذلك المجتمع الدولي بمضاعفة الجهد لتقديم المساعدات الإنسانية لتخفيف معاناة الشعوب المتضررة والمنكوبة.

شكرا السيد الرئيس،

***